

## مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

### ارتفاع مستوى الثقة التجارية إلى أعلى مستوى في 15 شهراً

**القاهرة، 3 أكتوبر، 2017:** امتد تراجع القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر إلى شهر سبتمبر، إلا أن الشركات كانت متفائلة بقوة بشأن توقعات النمو. حيث جاء تدهور الأوضاع التجارية ناشئاً عن استمرار تراجع الطلبات الجديدة والإنتاج، في حين تسارع فقدان الوظائف إلى أسرع مستوى في ثمانية أشهر. علاوة على ذلك، تراجع حجم طلبات التصدير الجديدة للمرة الأولى منذ شهر مارس. أما على صعيد الأسعار، فقد تراجعت معدلات تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات.

تحتوي هذه الدراسة التي يراها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص المصري.

وفي إطار تعليقه على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في مصر، قال **قالت خديجة حق**، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني: "كان تحسن الطلب على الصادرات النقطة المضيئة في استطلاعات 'مؤشر مدراء المشتريات' على مدار الأشهر القليلة الماضية، لكن مع الأسف يبدو أن ذلك قد انعكس في سبتمبر الماضي مع انخفاض طلبات التصدير الجديدة للمرة الأولى في ستة أشهر. وتراجع الإنتاج وإجمالي الطلبات الجديدة بمعدل أسرع في سبتمبر بينما ظل الطلب المحلي ضعيفاً. ومع ذلك، كانت الشركات أكثر تفاؤلاً إزاء التوقعات للعام المقبل، مع توقعات بمزيد من الاستقرار للعملة وانخفاض التضخم".

#### النتائج الأساسية

- تحسن مستوى التفاؤل في شهر سبتمبر
- تراجع ضغوط الأسعار
- تحسن أداء الموردين بمعدل قياسي

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) المعدل موسمياً الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - تراجعاً من 48.9 نقطة في شهر أغسطس إلى 47.4 نقطة في شهر سبتمبر، ليصل إلى أدنى قراءة له في ثلاثة أشهر. وأشارت القراءة إلى تدهور قوي في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر.

كان العامل الأساسي المساهم في التدهور الأخير للأوضاع التجارية هو الانكماش القوي والمتسارع في الإنتاج بالقطاع الخاص المصري. وربط العديد من أعضاء اللجنة بين تراجع النشاط التجاري وبين ضعف الطلب.

تراجعت الطلبات الجديدة مرة أخرى في شهر سبتمبر، لتشير إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات المصرية. ومع ذلك، فقد ظل معدل الانكماش متواضعاً في المجمل وأبطأ من متوسطه على المدى الطويل.

تراجعت تدفقات الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بحدة في شهر سبتمبر، لتسجل تراجعاً للمرة الأولى منذ شهر مارس. وذكر العديد من أعضاء اللجنة أن حالة عدم القين السياسي والاقتصادي في الدول المجاورة قد أعاق الطلب الأجنبي.

تحسن أداء الموردين إلى أقصى مدى منذ بدء الدراسة في شهر إبريل 2011. وأدى فائض القدرات لدى الموردين بسبب تراجع مستويات الشراء إلى زيادة سرعة عمليات التسليم، وذلك وفق ما أفادت به الأدلة المنقولة.

استمر تراجع معدلات التوظيف في الدراسة الأخيرة. إضافة لذلك، كان معدل فقدان الوظائف هو الأسرع في ثمانية أشهر. وأشار شركات كثيرة إلى أن انخفاض طلبات الإنتاج قد أدى بهم إلى تقليل أعداد الموظفين لديهم.

تراجعت ضغوط الأسعار في شهر سبتمبر. شهد كل من أسعار المنتجات وأسعار مستلزمات الإنتاج أبطأ معدلات الارتفاع في ثلاثة أشهر. وشهدت تكاليف المشتريات ورواتب الموظفين زيادات أبطأ.

وأخيراً، تحسن مستوى التفاؤل بشأن توقعات النمو المستقبلية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر في شهر سبتمبر. كان توقع استقرار أسعار العملة وتوقع التحسن الاقتصادي هما السببان الرئيسيان وراء توقع الشركات المشاركة في الدراسة أن يتحسن نمو الإنتاج في العام المقبل.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 5 نوفمبر 2017 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) /

04:15 (بالوقت العالمي)

**للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:**

ابراهيم سويدان  
نائب رئيس أول  
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة  
بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937  
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات  
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +971 42307807  
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

تميم القنطار  
أصداء بيرسون-مارستيلر  
دبي، الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +971 4507600 4  
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

سام تيج  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44-1491-461018  
بريد إلكتروني: sam.teague@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركة  
IHS Markit  
هاتف: +44-207-260-2234  
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

**ملاحظات للمحررين**

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHSMarkit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

**نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني**

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2017 بلغ مجموع أصول المجموعة 456.2 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 124 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 221 فرعاً إضافة إلى 1023 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والإنماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" [www.emiratesnbd.com](https://www.emiratesnbd.com) #TogetherLimitless

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.emiratesnbd.com](https://www.emiratesnbd.com)

### نبذة عن مجموعة IHS Markit ([www.ihsmarket.com](http://www.ihsmarket.com))

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من شركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI<sup>TM</sup> الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index<sup>TM</sup> و PMI<sup>TM</sup> إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarket.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarket.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.